

السداسي: الأول

الطور: ماستر

السنة: الأولى

التخصص: علم اجتماع الجريمة و الانحراف

اسم المقياس: منهجية البحث. (أعمال موجهة)

الفوج: 01

اسم الأستاذ دريوش و داد

الأهداف المنتظرة من المقياس: تزويد الطالب بقاعدة نظرية حول خطوات

البحث السوسيولوجي.

البرنامج :

السداسي الأول:

المحور الأول: الأساليب المنهجية المعتمدة في البحث السوسيولوجي.

الدرس الأول: ماهية البحث السوسيولوجي.

الدرس الثاني: اختيار الموضوع وشروطه.

الدرس الثالث: تحديد الموضوع.

الدرس الرابع: الإشكالية.

الدرس الخامس: الفرضيات.

الدرس السادس: اختيار الكتب والمراجع

الدرس الأول: ماهية البحث السوسولوجي

هو شكل من أشكال البحث العلمي الذي يهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية، و تقوم هذه الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية على أسس و مبادئ معرفية تشترك فيها مع كل العلوم و كذلك على إطار منهجي عملي يترجم في مراحل معينة يتعين على المشتغل في علم الاجتماع أن يلتزم بها حتى يحافظ على خصوصية البحث السوسولوجي.

الدرس الثاني و الدرس الثالث: اختيار الموضوع وشروطه / تحديد الموضوع

من أين يأتي موضوع البحث ؟

«... إن الفائدة المتوخاة من دراسة موضوع ما، مهما كان نوع البحث، تمدنا بالحركية والطاقة الضروريتين. ويمكن إيقاظ هذه الفائدة بمختلف مصادر الإلهام : التجارب المعيشة، رغبة الباحث في أن يكون بحثه مفيداً، ملاحظة المحيط، تبادل الأفكار والبحوث السابقة» .

طبيعة المواضيع التي نختارها:

بصيغة أخرى هل هناك تدرج سلمي في اختيار مواضيع البحث أو الدراسة، أي هل هناك مواضيع صالحة للبحث وأخرى غير صالحة، أو ليست لها فائدة علمية، هل هناك مواضيع جيدة، وأخرى رديئة ؟

يمكن القول إنه «لا توجد مواضيع بحث جيّدة وأخرى غير جيدة (ضعيفة) في المطلق أو في حد ذاتها، بحيث يتم الحكم على المواضيع انطلاقاً من مقاييس عديدة منها : الباحث نفسه، هل البحث يهيمه، هل هو متحمس له ؟ هل لدى الباحث أشياء يقولها عن هذا البحث؟ هل هو مستعد لمواصلة هذا البحث خلال سنوات عديدة ؟».

فعلى سبيل المثال عديدة ومتنوعة هي المواضيع التي تخضع للتقصي السوسولوجي حيث يرى جون كلود كوفمان أن «كل المواضيع قابلة للدراسة، أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، سواء أكان بسيطاً، وليست له دلالة، غريباً، صوفياً أو مسيئاً، يمكن أن يؤدي إلى التقصي السوسولوجي : يمكن لموضوع يبدو غير جذاباً أن يؤدي إلى بحث جيّد... فالموضوع المثالي يكون واضحاً ودافعاً، بحيث يعرف الباحث إلى أين هو ذاهب ولديه الرّغبة في ذلك حيث يكون لديه الحدس أنه سيكتشف شيئاً ما»

الدرس الرابع: الإشكالية

إضافة إلى من يعتبر الإشكالية بأنها عملية تخصيص لمشكلة البحث، هناك من يرى في الإشكالية أنها فعل تدقيق مشكلة البحث مثلما هو الحال مع موريس أنجرس. لكن مهما كانت العبارات التي يتم اللجوء إليها لتبيان العلاقة العضوية ابستمولوجيا ومنهجيا بين الإشكالية ومشكلة البحث، فإنها (أي العبارات المستعملة) لا تضع أمامنا نظام تفسيري يجعلنا نفهم ما المقصود بالإشكالية وكيف تنهيكل في مسعى منهجية البحث السوسيولوجي. ونعتقد أنه بإمكاننا إعطاء تحديداً للإشكالية إن عدنا إلى الدور الذي تلعبه في مراحل البحث العلمي، حيث يبرز مدى إسهامها في مسعى البحث.

أهمية الإشكالية في البحث السوسيولوجي

حتى نبين هذه الأهمية، نعطي هذا التحديد الذي صاغه مؤلفو كتاب مهنة عالم الاجتماع حيث يرون أنه «لا يمكن لموضوع بحث مهما كان جزئياً ومجزأ أن يبني إلا بدلالة إشكالية نظرية تسمح بإخضاع جوانب من الواقع للتساؤل المنتظم، هذه الجوانب التي تكون في علاقة من خلال السؤال الذي يطرح عليها»

يبدو أن هذا التحديد يضعنا أمام فكرتين أساسيتين ألا وهما الطابع أو الإطار النظري للإشكالية، من جهة، ومن جهة أخرى المساءلة بجوانب الواقع.

بصيغة أخرى، الإشكالية، يمكننا القول، هي مساءلة نظرية للواقع أو الظاهرة التي يريد الباحث دراستها. وبهذا يكون الباحث حقق خطوة هامة مع الإشكالية في فعل ابستمولوجي ألا وهو الغزو أو القطيعة مع الخطاب العام والأحكام القيميّة. لأن الإطار النظري هو نوع من الحدود والحاجز التي تقف أمام الأفكار المسبقة الشائعة؛ ويفترض الإطار النظري مستوى من التجريد الذي يتجاوز هذه الأفكار العامية.

وهذا ما يجعل هذا الإطار النظري بمثابة الواجهة التي يسير عليها البحث لأنه سيفتح الآفاق والسبيل والمسلك لإيجاد إجابات لسؤال الانطلاق: «إن المعرفة النظرية حول المشكلة المدروسة ستثري موضوع البحث بما تقدمه من مفردات وآفاق لتفسير مشكلة البحث وفهمها».

ترتبط الإشكالية إذن بالمعرفة النظرية، وهي نوع من المقاربة النظرية التي تأخذها مشكلة البحث، هذه المقاربة التي تضع البحث في إطار وجهة محددتين، أي أن الباحث سيعرف مع الإشكالية في أي اتجاه يسير بحثه: «يمثل اختيار المشكلة الخصوصية للبحث في تحديد التناول النظري الذي يستند إليه البحث المراد القيام به...».

ويُطرح السؤال حول مدلول التناول النظري المميز للإشكالية، بصيغة أخرى كيف تتهيكل العلاقة بين السؤال الخاص والنظرية؟ أشرنا سابقاً إلى أن الباحث المبتدأ خاصة، يبدي نوع من التخوف تجاه الإشكالية حيث يعتبرها أصعب مرحلة في المسعى المنهجي، لأن نوعية البحث تتوقف إلى حد ما على نوعية الإشكالية التي تم وضعها.

ويمكن أن نقول من دون مبالغة إن هذا التخوف يأتي من موقف الباحث الفكري، حيث أن الإشكالية هي فعلاً نوع من الامتحان الذهني والفكري للباحث، بصيغة أخرى الإشكالية تبين قدرات الباحث على جهد التجريد، أي هل الباحث قادر أن يتعامل مع خطاب خصوصي؟ أي يتفاعل مع مفاهيم ويعمل عليها، «أي أنه يتعامل مع مفاهيم، ويطبّقها بصفة جيدة، وأصيلة على موضوع ملموس».

تعمل الإشكالية إذن على إعطاء مشكلة البحث تدقيقاً يظهر من خلال المفاهيم التي يلجأ إليها الباحث ليتجاوز بها مصطلحات الحس المشترك ولا يضيع في المتاهات والاتجاهات العشوائية للموضوع: «يجب أن نفكر بسرعة في الحدود، إذ أن أول خطوة أو صعوبة تواجه البحث في أن نتجه في كل الاتجاهات وتختلط علينا الأمور، ويصبح بذلك بناء الموضوع غير ممكن. وحتى نتفادى ذلك، علينا أن نضع الحدود الأساسية لذلك. إن الوسيلة الأساسية التي تسمح بتجنب تلك المتاهات تكون داخلية، وتقع في الهندسة المفهوماتية التي تهيكل الموضوع الذي هو بصدد البناء. هي إذا الهندسة التي يستند إليها المجموع وتعمل على تجنب الانحرافات والانفجارات».

تبدو إذن أهمية الإشكالية بإعطاء أرضية متينة للبحث لأنها تجنبه الانحراف والتهيه في الأحكام القيمية والأفكار المسبقة والخطاب العامي، لأن الإشكالية توّطر مشكلة البحث ببناء

مفاهيمي والذي يعني أن البحث بدأ يصعد إلى صفة العلمية، لأنه يستند إلى البناء النظري، الذي لاغنى عنه في أي بحث علمي.

إن البحث سيأخذ حجمه الفعلي مع الإشكالية ويكون بذلك قد وجد معالمه وضالته وبيتعد عن الضياع والتهيه. «تركز مشكلة البحث الخصوصية على تناول نظري خاص. يمنح هذا التناول النظري التمهيد المنطقي الذي يستند إليه الباحث لتوجيه بحثه في اتجاه معين. إن التناول النظري هو بنية كامنة للتفسير تحتوي على عدد معين من العناصر... وتقوم على مفاهيم تسمح بالإحاطة بالظواهر المراد دراستها وتصنيفها».

لا يمكن إذن أن نتصور مراحل المسعى المنهجي في البحث العلمي في علم الاجتماع من دون الإشكالية، حيث يأخذ البحث مع الإشكالية وجهته الحقيقية ويسلك سبيلاً نحو محاولة إيجاد التفسير للظاهرة موضوع الدراسة؛ إنها بمثابة أرضية صلبة يستند إليها البحث في خطواته اللاحقة، وتبدو أهميتها ابستمولوجيا في تجاوز ما هو معطى مع مشكلة البحث إلى ما هو مبني على أساس نظري، أي على أساس مفاهيم، نفهم بها جيدا جوانب كثيرة من الواقع الاجتماعي، الذي قد تحجبها عنا الأفكار المسبقة : «إن النظرية في العلوم الاجتماعية كما في كل الفروع، أداة تسمح لنا بفهم الواقع، ونحن في حاجة إلى مفاهيم لنميز بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية التي نلاحظها ونصنفها ونقوم بتأويلها». إن النظرية في العلوم الاجتماعية تقوم على مفاهيم.

وكثيرا ما يخلق مثل هذا الطرح العلمي لدى الباحث المبتدأ خاصة نوع من المخاوف والارتباك حول كيفية توظيف المفاهيم في طرح الإشكالية. لكن، علينا أن نعرف أن المفاهيم التي تستند إليها نظرية ما ليست عائقا أمام الباحث، بل، على العكس من ذلك، هي بمثابة أدلة (جمع دليل) أو مرشدين (جمع مرشد) ولما لا بوصلة في البحث، لأنها توجه البحث الوجهة الصحيحة التي لا نجد لها مع مصطلحات الخطاب العامي : «إن رجوعنا إلى نظرية لها علاقة بمشكلة بحثنا يسمح لنا بتوضيحها وتوجيهها، لأن كل فرع علمي له نظريات لفحص موضوع الدراسة. تستخدم النظرية كدليل لإعداد البحوث نظرا إلى ما توفره من تأويلات عن الواقع... تضمن النظرية توضيحا وتنظيما أوليا للمشكلة. يمكن أن تساعد النظرية إذن في تدقيق المشكلة».

إن إدراج مشكلة البحث ضمن إشكالية، أي إسنادها إلى أرضية نظرية مفاهيمية لهو ضمانة على ولوج مشكلة البحث طريق محاولة التفسير العلمي لها وإيجاد الإجابة ضمن سلسلة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى وجودها. فعلى سبيل المثال إذا أخذنا بحثا في علم الاجتماع، فيمكن القول إن المشكلة المطروحة للدراسة تكون معطاة، أما الإشكالية فيتم بناؤها عن طريق اللجوء إلى مفاهيم سسيولوجية.

فالإشكالية هي إذا الانتقال من المعطى، أي مشكلة البحث (الاجتماعي) إلى المبني (السوسيولوجي) على أساس مفاهيم عن طريق ما يعرف بالمسلك التجريدي (détour d'abstraction). ونأتي إلى تلخيص ما أشرنا إليه حول أهمية الإشكالية في البحث الاجتماعي، بالقول إن أهميتها تبدو في دورها المزدوج ابستمولوجيا ومنهجيا: إنها الأساس الذي تبنى عليه مشكلة البحث لتمر من المعطى العامي إلى المبني على أساس نظري مفاهيمي؛ أما من الناحية المنهجية، فتتحدد على أساسها الخطوات اللاحقة في المسعى المنهجي سيما الفرضية. كما نشير إلى أن الانتقال من المعطى إلى المبني يتم عن طريق اللجوء إلى نظرية تساعد في فهم الواقع الاجتماعي من خلال المفاهيم التي تستند إليها. ولهذا نصل إلى أن الإشكالية تبنى على مفاهيم، التي هي خطاب ولغة العلم. ولكن كيف يبني الباحث إشكاليته؟ وكيف يصل إليها أو ماهو محتوى الإشكالية.

الدرس الخامس: الفرضيات

لا يمكن للبحث العلمي أن يتم من دون وجود فرضيات. لقد أشرنا سابقا أن عملية البحث تنطلق من وجود مشكلة يتم بلورتها في سؤال عام، هذا السؤال العام يتم تدقيقه وتخصيصه مع الإشكالية. وبالرغم من أهمية هذه المراحل- إلى غاية الإشكالية من وجهة نظر خطوات البحث العلمي من الناحية الإجرائية- لكنها تبقى على مستوى المساءلة أو على مستوى عرض المشكلة وإن تم تدقيقها وتخصيصها وإعطائها نوع من الحصانة ضد الحس المشترك والأفكار الشائعة العامية في ظل إقحامها في تناول نظري مفاهيمي، وأن من دعائم المعرفة العلمية نجد البحث عن إيجاد الأسباب والحتميات الكامنة وراء حدوث الظواهر، لإيجاد أنظمة تفسيرية لهذه الظواهر. وعلى هذا الأساس يبرر وجود الفرضية كإطار أولي اقتراحي

لتفسير الظاهرة وإيجاد أسباب حدوثها. ما هو إذا مدلول الفرضية وما هو دورها وأهميتها في منهجية البحث الاجتماعي ؟

تعريف الفرضية أو معنى فرضية

بصفة بسيطة تعرف الفرضية على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية، أي أنها تندرج ضمن حركية سؤال جواب في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية. لكن في الواقع، لا تتم الأمور على هذا التصور البسيط، بل تتمثل هذه الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية. أليس هدف البحث العلمي إيجاد تفسيرات للظواهر التي تُأخذ للدراسة ؟

ومع الفرضية يدخل فعلا الباحث في بناء النموذج التحليلي، أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر لماذا حدثت هذه الظاهرة أو تلك. إن الفرضية هي اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، إنها نوع من عملية التفتيش عن الأسباب (الاجتماعية، في حالة أو ميدان العلوم الاجتماعية) التي تفسر حدوث الظاهرة التي نريد دراستها.

إنها محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك. وإذا قبلنا أن الفرضية هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية أو عن السؤال الخاص، فهذا يعني أيضا تعبير عن علاقة سببية بين مستويين. أي أنها علاقة تفسر أن المشكلة الخصوصية تجد تفسيراً لها في مستوى آخر يعتقد أو يفترض أنه حدد وجود هذه المشكلة الخصوصية وبلورها، وهذا ما يؤدي إلى ذلك التعريف الشائع الذي يجعل من الفرضية عبارة عن علاقة بين مستويين أو حدين تمثل إحداها مشكلة البحث بعد تدقيقها وتخصيصها، أما الآخر فهو ما يحاول الباحث أن يفسر به حدوث أو وجود هذه المشكلة الخصوصية.

ويمكن أن نقول إنَّ الفرضية عبارة عن تصريح (énoncé) يتوقع أو يفترض وجود علاقة بين مستويين أو وجهين للظاهرة موضوع الدراسة، يمثل الوجه الأول الظاهرة في ترجمتها إلى مشكلة بحث تم تدقيقها و تخصيصها، أي تم «افتكاكها»، من قبضة الأفكار الشائعة لتصبح مشكلة يمكن دراستها علمياً ؛ أما الوجه الثاني فيمثل مستوى نفسر به لماذا برزت هذه الظاهرة وأصبح لها وجود وطابع فعلي.

إن هذه العلاقة بين المستويين يجب أن نتمكن من إقامتها والتحقق منها فعليا، أي تكتسي طابع المعقول، معنى ذلك أن الباحث لما يصيغ فرضية فهذا يعني أن ما يقترحه في تفسير الظاهرة أو الزاوية التي يفسر بها لها طابع ملموس في الواقع، وهذا ما يجعل من الفرضية إطارا تفسيريا واقعيا لمشكلة البحث الخصوصية ضمن مسعى عملي ملموس في الواقع الاجتماعي، وعليه «تتضمن أول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث إعادة الإجابة عنه في شكل فرضية... الفرضية إجابة مقترحة لسؤال البحث... هي عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر... هي أيضا عبارة عن تنبؤ (توقع) لما سنكتشفه في الواقع».

وهذا التوقع يعني أن الإجابة المقترحة عن سؤال وأسئلة المشكلة الخصوصية. هي إجابة واقعية ومعقولة.

وإذا كانت هذه الإجابة واقعية ومعقولة، فهذا يعني أن الفرضية يمكن أن تخضع للاختبار أو أنها قابلة للاختبار، معنى ذلك أن الباحث يمكنه مقارنة هذه الإجابة - الفرضية - بما هو موجود في الواقع ليثبت بعد الاختبار، طبعا باستعمال أدوات الاختبار أو التحقق - سنعود إلى ذلك لاحقا - هل أن سبب حدوث هذه الظاهرة أو سبب وجود هذه المشكلة موجود في هذا الجواب المقترح أو المفترض، أو في أسباب أو مستويات تفسيرية أخرى. إن القابلية للاختبار عنصر وشرط أساسي في وجود الفرضية. فها هو كارل ج. هامبل يطابق ويمائل بين الفرضية والقابلية للاختبار حيث يرى أن الفرضية هي «تصريح نخضعه للاختبار».

إن هذه القابلية للاختبار هي التي تضمن تلك العلاقة الترابطية بين الإطارين أو المستويين التجريدي والملموس في البحث العلمي، أو ذلك الذهاب والإياب المنتظم بين النظري والعملية في البحث العلمي مثلما سنبين ذلك مع مرحلة بناء المتغيرات.

دور الفرضية وأهميتها في البحث العلمي

يتمثل دور الفرضية في مراحل البحث العلمي باعتبارها الأداة الرئيسية التي تجعل البحث يأخذ وجهة علمية فعلا. إذ بواسطتها يبدأ مسعى البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الظواهر. وهذا هو هدف البحث العلمي الذي يقوم على اكتشاف الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر حتى يعطي التفسير الفعلي لحدوث الظواهر. لأن البحث العلمي ليس له موقف

المتأمل والمخمن أمام الظواهر، بل يذهب إلى تفسيرها، وأن هذا التفسير يتطلب القيام بعملية اختبار، أي القيام بعملية تحقق من خلال مقارنة ما نفترضه على أنه العنصر التفسيري الذي أدى إلى حدوث هذه الظاهرة أو تلك. يتم كل هذا على أرضية الفرضية.

إن تلك العلاقة بين الحدين التي تأتي في شكل تصريح والتي تتوقع نظاما تفسيريا يتم التحقق منه عن طريق الاختبار، أي مقارنة ما افترضه الباحث في هذه العلاقة بين الحدين، كإجابة لمشكلة البحث الخصوصية، هي التي تحدد إلى حد كبير هوية البحث العلمي، إذ لا نبالغ إذا قلنا إن الفرضية هي العامل المحدد في نهاية المطاف للبحث، إذ لا يمكن أن نتصور بحث علمي لا يستند إلى فرضية: «تمثل الفرضية... المحور أو القاعدة المركزية لكل عمل علمي. إذا علمنا في البداية أن كل معرفة علمية لا تتقدم إلا بوجود مسائلة، وأن هذه الأخيرة لا تكون فعالة إلا إذا منحناها اتجاه إجابة محتملة عن طريق الفرضية، لذلك تكون الفرضية في مركز (قلب) مشروع البحث والعمل العلمي. كون أن الاستدلال الذي يجب القيام به هو التحقق من الفرضية. الفرضية هي إذا من يوجه الاستدلال ويعطيه معنى. فكل بحث علمي... يجب أن يحتوي على الأقل على فرضية واحدة».

كما يظهر دور الفرضية كذلك في تبيان ذلك التداخل الأساسي والترابط الوثيق بين الصياغة النظرية أو الأرضية النظرية للبحث وضرورة التحقق من هذه المستويات النظرية عن طريق مقارنتها بعناصر من الواقع: «تلعب الفرضية إذن دور جسر بين عملية الصياغة النظرية... وعملية التحقق».

ونختصر بالقول إن البحث العلمي يستند إلى فرضية واحدة على الأقل. ولهذه الفرضية دور لا يمكن للباحث أن يتجاهله. بل العمل على فرضية أو فرضيات أمر بديهي ومنعكس شرطي يميز كل باحث - المبتدأ والمحترف. وحتى نضمن فرضية تؤدي الدور الذي يحدده لها البحث العلمي على أحسن وجه وأكمله، هناك بعض الشروط التي يجب أن تتوفر عليها وفيها وهي بمثابة خصائص تلازمها وتلتصق بها وترافقها مهما كان البحث.

شروط صياغة الفرضية

على الفرضية أن تتوفر على الشروط الآتية:

- المعقولة: «يجب أن تكون الفرضية معقولة، أي لها علاقة وثيقة بالظاهرة التي تريد تفسيرها... كما لا يجب أن تريد أن تستدل على حقيقة بديهية... يرجع الطابع المعقول إلى ملاءمتها بالنسبة إلى الظاهرة التي ندرسها»

- الوضوح والتبسيط وليس الابتذال: يجب أن تكون جملة أو جمل الفرضية واضحة ولا تحتوي صيغة مبهمّة غير مفهومة؛ على الباحث تجنب التراكيب الغامضة لغويا ومعرفيا، وأن يراعي الدقة في عرضها: «يجب أن تكون الفرضية دقيقة... وخالية من العبارات الغامضة وغير المفهومة. بحيث يتم اعتبار الحدود بصفة دقيقة لتمثل بقدر الإمكان الظواهر موضوع الدراسة. حتى كيفية إقامة الربط بين الحدود يجب أن تكون خالية من أي غموض»

- التأكيد أو الانغراس النظري، باعتبارها مترابطة مع الإشكالية، فهذا نوع من تحصيل حاصل، لكن تبدو أهمية هذا الشرط والوعي به من طرف الباحث كضمان إمكانية تفسير تتجاوز الحالة الخاصة بل تأخذ طابع عام، يكون في تماثل مع محتوى المعارف العلمية ولا يتناقض مع الوقائع العلمية المتفق عليها والتي تم إثباتها. إن هذا التأكيد النظري لهو بمثابة حصانة ابستمولوجية معرفية للفرضية: «يجب أن تكون الفرضية عامة، أي أن إمكانية التفسير التي تميزها تتجاوز الحالة الخاصة، وأحسن طريقة لإضفاء طابع عام على الفرضية هي أن نضمن أنها مستوحاه من تناول نظري معين».

- قابلة للتحقق أو الاختبار: يجب أن نتمكن من مقارنتها بعناصر الواقع، وذلك باستعمال أدوات التحقق، وهذا يعني أن الباحث بإمكانه الحصول على معطيات وبيانات في اتجاه معين حددته هذه الفرضية ليتأكد من صحة ما افترضه، أي أن الإجابة والتفسير المقدم لمشكلة البحث الخصوصية هي فعلا كما افترض أو هي في نظام تفسيري آخر.

هذه بصفة عامة بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الفرضية لتسمح بطرحها وبالتالي مواصلة البحث لأن «قيمة كل المراحل المنهجية المقبلة تقوم على دقة وملائمة وصحة الفرضية».

مما تتكون الفرضية؟

أشرنا سابقا إلى أن الفرضية تجمع بين حدين في إطار علاقة سببية تفسيرية. تتكون الفرضية إذن من حدين على الأقل يتم التركيب أو الجمع بينهما في علاقة محددة. لكن ماذا تعني عبارة حد في الفرضية؟ للإجابة عن هذا السؤال نطرح سؤالاً آخر، وهو كيف يعالج العلم الظواهر التي يدرسها؟ فبالنسبة إلى علم الاجتماع الذي هو محل اهتمامنا فإنه «يعالج مختلف جوانب الحياة الاجتماعية على أنها مجموعة من المتغيرات». العلم عموماً، يشتغل على متغيرات. وعليه، ما يسمى بالحد في الفرضية يعني المتغير في الواقع. «لقد جرى الاتفاق على تسمية هذه العناصر المكونة للفرضية والتي يمكن أن تتقدم بكيفيات مختلفة وأن تتأثر وتؤثر بكيفيات مختلفة أيضاً بـ"المتغيرات"». إن المتغير عبارة عن صيغة موجودة في أي كيان كان، يمكن أن يأخذ قيماً مختلفة». وحتى نبسط، نقول إن المتغير صفة تأخذ على الأقل قيمتين.

ويمكن تصنيف المتغيرات إلى متغيرات كمية مثل السن، الأجر، الخ. ومتغيرات كيفية، مثل المهنة، الجنس، الخ.

أنواع المتغيرات في الفرضية

الفرضية هي إذا علاقة بين متغيرين (على الأقل) في شكل تصريح واضح وغير مبهم ومعقول ومرتبطة بإطار نظري وأساساً قابل للاختبار. وحتى نعرف أنواع هذه المتغيرات في الفرضية، نعود إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات في الفرضية، وهي علاقة تفسيرية سببية وهذا يعني أن إحداها سبب في ظهور المتغير الآخر ووجوده.

هناك إذا نوعان من المتغيرات في الفرضية. يمكن أن نقول إن النوع الأول متمثل في المتغير الذي نبحث عن تفسير أسباب ظهوره، إنه يمثل مشكلة البحث التي نريد دراستها، وهو المتغير التابع. أما النوع الثاني، فهو الذي نحاول أن نفسر به أسباب وجود المتغير الأول، ويسمى بالمتغير المستقل، إذ يعتبر المتغير المؤثر والمفسر، في حين يعتبر المتغير التابع المتغير المفسر والمتلقي لهذا التأثير من طرف المتغير المستقل. الفرضية هي إذا علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، يمثل المتغير التابع الظاهرة موضوع الدراسة

التي برزت في مشكلة البحث، أما المتغير المستقل، يفترض أنه السبب في ظهور مشكلة البحث هذه، يلجأ إليه الباحث لبناء نموذج التحليل، أي محاولة تفسير مشكلة البحث.

صياغة الفرضية

نشير مرة أخرى إلى عدم وجود وصفة جاهزة أو قاعدة قارة يجب اتباعها في صياغة الفرضية. يتعلق الأمر أكثر بضرورة الالتزام بشروط صياغتها التي تمت الإشارة إليها أعلاه. يتعلق الأمر إذن بتعيين المتغير التابع في البداية، وهذا لا يطرح صعوبات، كون هذا المتغير «متوفر» مع مشكلة البحث، ثم نقوم بتعيين المتغير والمتغيرات التفسيرية أو المستقلة. وهنا تلعب مرحلة استعراض الأدبيات والقراءات والجولة الاستطلاعية دوراً أساسياً كونها فتحت المسالك والسبل، ليس فقط لتدقيق مشكلة البحث وتخصيصها، ولكن لإيجاد العوامل المساعدة على تفسير مشكلة البحث تلك، أي تساعد في إيجاد المتغيرات المستقلة الملائمة لتفسير هذه المشكلة.

إن «اختيار» المتغيرات المستقلة لا يكون بصفة اعتباطية أو يجدها الباحث هكذا، بل يتطلب جهد التركيب للمرحلة الاستكشافية التي تبدي مدى تحكم الباحث في مسار بحثه ومدى قدرته على إيجاد العوامل - المتغيرات - الموضوعية التي تفسر أسباب وجود مشكلة البحث التي بررت الدراسة والبحث، من دون أي حكم في اتجاه ما أو في اتجاه آخر.

ملاحظة : طالما يواجه الباحث المبتدئ خاصة سؤالاً حول معرفة طبيعة المتغيرات التي تقوم عليها الفرضية، انطلاقاً من كون الفرضية إجابة لمشكلة البحث الخصوصية، أي الإشكالية؛ وبما أن هذه الأخيرة تؤسس على مفاهيم تدرج ضمن تناول نظري ما، فهل الإجابة عنها تكون بمفاهيم نظرية أيضاً؟

في الأصل متغيرات الفرضية تكون من طبيعة مفاهيمية، لكن هي مفاهيم عملية أكثر، إذ «يميز عادة الباحثون بين المفاهيم المستعملة في صياغة المشكلة، لأن العلاقة بين الظواهر التي يتم التعبير عنها بمفاهيم، والتي يتم وضعها في الفرضية لا بد أن تكون دقيقة ومحددة أكثر ويمكن ملاحظتها مباشرة من تلك المفاهيم التي تم وضعها عند صياغة الإشكالية». المتغيرات هي إذاً مفاهيم عملية تمكن من التحقق من الفرضية عملياً.

ويمكن أن نضيف أن المتغير الذي تقوم عليه فرضية البحث عبارة عن مفهوم يأخذ طابعا عملياً. إذ لا يجب أن يغيب عن أذهاننا مهمة الفرضية، ودورها أساساً هو ضمان ذلك الانتقال من النظري المفاهيمي التجريدي إلى العملي الملموس الذي يسمح بعملية التحقق: «إن المهمة الرئيسية للفرضية هي إقامة جسر بين التفكير النظري لصياغة المشكلة والعمل الامبريقي للتجربة أو التحقق.

تمثل الفرضية إذن انطلاق العملياتية لأنها تعمل على تجسيد العلاقة المجردة المصاغة في نهاية طرح المشكلة، أي أنها تحول المفاهيم النظرية للسؤال النوعي (الخصوصي) مع الإشكالية إلى مفاهيم عملية... إن هذه المفاهيم العملية التي هي في الواقع أبعاد وصفات لمفاهيم أوسع ومجردة أكثر... تجسد العلاقة التحليلية التي نريد دراستها حيث تسمح لنا باكتشاف أو بالإحاطة بسهولة بالظواهر التي يمكننا ملاحظتها من أجل تحليلها قصد التحقق من هذه العلاقة. تسمح لنا الفرضية إذن باختزال التجريد». وهذا الجانب العملي للفرضية يبرر المستوى الثاني الهام من عملية التحقق، بعد صياغة الفرضية، والمعروف ببناء المفاهيم أو تحديدها، والذي سنعود إليه بعد قليل.

ملاحظة : وتخص طرح الفرضية في اللغة العربية من ناحية الصياغة اللغوية، حيث لا يجب أن تحتوي على كلمة إن في بداية جملة أو جمل الفرضية، لأن الفرضية عبارة عن تصريح يفترض أن الحد الأول له علاقة بالحد الثاني، ويجب الاستدلال والتحقق من ذلك، لأن إدخال عبارة إن يعطي لجملة الفرضية نوع من التوكيد القائم على نوع من الحكم المسبق. فعلى سبيل المثال أن يتم الربط بين المتغيرين الآتين في فرضية على النحو الآتي: المتغير التابع: التحصيل الدراسي، المتغير المستقل: الرأسمال الثقافي للوالدين.

يؤثر الرأسمال الثقافي للوالدين في التحصيل الدراسي للأبناء، عوض : إن الرأسمال الثقافي يؤثر في التحصيل الدراسي للأبناء.

كذلك لا يجب أن تحتوي جملة أو جمل الفرضية كلمة قد، لأنها هي الأخرى تعيد النظر في صفة الافتراض التي تقوم عليه علاقة الفرضية، وتثير نوع من الشكوك حول إمكانية أو قدرة المتغير المستقل تفسير مشكلة البحث. كما أنها تعيد النظر في إحدى شروط إقامة الفرضية

والمتمثل في وجود علاقة بين حدين. ولما نستعمل عبارة قد فهذا يعمل على جعل هذه العلاقة بين المتغيرين وكأنها غير موجودة.

وبعد هذا العرض المختصر وغير المستفيض لمرحلة الفرضية، باعتبارها إحدى المراحل الأساسية في منهجية البحث العلمي في علم الاجتماع وباعتبارها العنصر الأول المكون لبناء النموذج التحليلي، ننتقل إلى الإجراء الثاني في هذا البناء، وهو إجراء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بصياغة الفرضية ومدعم ومكمل لها وضروري للمراحل اللاحقة في المسعى المنهجي، خاصة مع تقنيات اختبار الفرضية ويتعلق الأمر بإجراء بناء المفاهيم وتحديد المتغيرات.

الدرس السادس: اختيار الكتب والمراجع

إن من مميزات البحث العلمي هو أنه يستند إلى مراجع و مصادر حول الظواهر التي يأخذها بالدراسة بحيث لا يوجد بحث من عدم أي ان البحث العلمي عبارة عن مسعى تراكمي في سيرورة دائمة و من هنا تأتي اهمية الاشتغال على المصادر و المراجع علما بأن البحث العلمي الجيد هو الذي يستعمل المراجع الملائمة و المناسبة فلا يمكن للباحث أن يشتغل على موضوع و لا يعود إلى مراجع و مصادر حول الظاهرة التي يدرسها مما يدفع إلى ضرورة استعراض الأدبيات أي المؤلفات مهما كانت طبيعتها (مؤلفات، مجلات ، رسائل جامعية، مقالات الخ) لذلك نجد مرحلة استعراض الادبيات اي العودة على المصادر و المراجع من اهم المراحل في منهجية البحث في علم الاجتماع .

إن جهد قراءة المراجع و المصادر المطلوب للباحث في علم الاجتماع مهما كان المستوى الذي يوجد فيه، و قد لا نبالغ إذا قلنا أن البحث العلمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً باستعمال المصادر و المراجع لذلك يتعين على الطالب بل هو ملزم في التعامل مع المراجع و المصادر التي تخدم الموضوع بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

أ.دريوش و داد